2023/4/12

1-**الأهمية الجغرافية والاقتصادية لبحر قزوين:** يشكل بحر قزوين في نظر العديد من الجغرافيين الإمتداد الطبيعي لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، حيث أعتبرته العديد من الجغرافية السياسية خاصة الإمريكية منها بمثابة الكتلة المشتركة مع وسط آسيا أو ما يطلق علي تسميتها بمصطلح آسيا الكبرى، ومن وجهة النظر الجغرافية تحده جمهورية كازاخستان من الشمال الشرقي، وتركمانستان من الجنوب الشرقي،

إضافة إلى جمهورية أدربيجان القوقازية من جهة الجنوب الغربي، وروسيا من الشمال الغربي وأيران من الجنوب.[1] ويعد بحر قزوين أكبر بحيرة حبيسة في العالم، فهو أكبر مسطح مائي على سطح الأرض، يقع فيه حوالي 50 جزيرة صغيرة داخل مساحة تبلغ حوالي 450 ألف كيلو متر مربع،أما السواحل القزوينية فتبلغ 6379 كلم، أطولها ساحل كازاخستان، البالغ 1900 كم، 820 كم ساحل أدربيجان، و640 كم، ساحل ايران، والباقي في روسيا وتركمانستان 3019 كم.

وقد أظهرت الاكتشافات الأولية وجود احتياطات ضخمة من الطاقة في بحر قزوين، غير أن تقديرات إحتياطات النفط والغاز الطبيعي في هذا البحر تتفاوت من مصدر إلى آخر، حيث تصل بعضها إلى حد المبالغة في وصف هذه الرقعة الجغرافية من أهم مناطق تأمين الطاقة العالمية بعد الخليج العربي، حيث قدرت وكالة أعلام الطاقة الإمريكية عام 2003، احتياطات بحر قزوين غير المكتشفة في حدود 200 مليار برميل، وهو ما جعل العديد من الباحثين في شؤون المنطقة يصيفونها بالسعودية الجديدة.[2]

ثانيا-التنافس الروسي الإمريكي على مسارات نقل مصادر الطاقة من بحر قزوين:

1-**المشروع الروسي /المسار الشمالي:** احتفظت روسيا الاتحادية بعد نهاية الحرب الباردة بوسائل الضغط الإقتصادي على جمهوريات آسيا الوسطى النفطية والقوقاز بسبب شبكات الموصلات أو نقل الطاقة الموروثة عن العهد السوفياتي، وظلت تنقل الموارد الهدروكربونية لجمهورية كازخستان و أدربيجان، عبر أراضيها بواسطة أنابيب أشهرها خط أتيرو سمارا، ATYRAU SAMARA، حيث يمتد من أتيرو في كازخستان-شمال بحر قزوين-ليشحن نفط هذه الجمهورية في معامل التكرير الروسية بالأورال.بطاقة إنتاجية تقدر بـــ: 280.000 برميل يوميا، كما يعد خط

[1] فهد مزيان،خزار الخزار، الجمهورية الإسلامية الإيرانية وموارد بحر قزوين، رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية ومعرقلاتها، مجلة دراسات إيرانية، العدد3، 2006 ، ص 66.

[2] سالم محمد أحمد الكواز، النفط مرتكز الحروب الإمريكية الجديدة في القرن الواحد والعشرين، مجلة أبحاث، العدد 2، 2007، ص 356.

باكو-نوفروسيسك BAKOU-NOVSSISK، المار عبر الأراضي الشيشانية من أقدم الأنابيب السوفياتية الناقلة لنفط أدربيجان إلى ميناء نوفروسيسك الروسي لشحن 180.000 برميل يوميا نحو الأسواق العالمية.[3]

غير أن محدودية الطاقة الإستعابية لتلك الأنابيب القائمة وكذلك حاجتها للصيانة نظرا لقدمها، فضلا على أنها تمر عبر الأراضي القوقازية والشيشانية الغير آمنة بسبب الصراعات العرقية والسياسية التي تشهدها، وبعد ما تم تخريب الأنابيب التي تمر بالأراضي الشيشانية أثناء الحرب الروسية الشيشانية 1994-1996، تقدمت روسيا بمشروع أنابيب جديد لنقل الطاقة من مناطق كازخستان الغربية وبالضبط من حقل "تنغيز" الضخم لشحن النفط الكازاخي نحو ميناء نوفوروسيسك الروسي ليحمل بعدها بواسطة البواخر عبر البحر الأسود ومضيق البوسفور، وقد اتفقت روسيا مع كازاخستان وعدد من الشركات النفطية الغربية في عام 1998، على بناء هذا الأنبوب الذي يبلغ طوله 900 ميل بتكلفة 3.2 مليار دولار، ليتطور هذا المسار بمشروع جديد سمي بـــ كونسوريتوم خط أنابيب قزوين، الذي دخل الخدمة نهاية عام 2001، حيث عزز من تبعية كازخستان لروسيا بشأن نقل إنتاجها النفطي عبر هذا الخيار الذي يمنحها تعويضا اقتصاديا واستراتجيا مقابل المشاريع الأخرى المنافسة لسياستها الطاقوية في بحر قزوين.[4]

لقد سمح هذا المشروع لروسيا بأن تلعب دورا محوريا في نقل النفط من بحر قزوين، حيث لا يخلوا هذا الخيار من العديد من الدوافع الجيواستراتجية التي تمكنها من الحفاظ على نفوذها في آسيا الوسطى، غير أن مسارات أنابيب نقل نفط كازخستان نحو الميناء الروسي واجه ولا زال تعترضه جملة من العقبات الجغرافية والسياسية أهمها الطبوغرافية الصعبة للمناطق المار عليها هذا الخط، إضافة لمعارضة القوى الإقليمية والدولية لهذا المشروع وعلى رأسها تركيا التي تسعى بإيعاز إمريكي إلى عرقلته تحت مبرر المخاطر البيئية التي تنجم عن ناقلات نفط قزوين العابر على مضيق البوسفور التركي، وهو ما يجعل مستقبل المشروع الروسي محفوفا بالمخاطر خاصة إذا أضفنا إلى ذلك عدم الإستقرار الأمني في آسيا الوسطى والقوقاز وبعض المناطق المحادية لروسيا التي تضع هذا المسار في وضعية غير آمنة.[5]

2-المشروع الغربي التركي/ الأمريكي: عملت الولايات المتحدة الإمريكية كقوة خارج المنطقة على تشجيع التعددية في مصادر امدادات الطاقة وطرق نقلها من بحر قزوين، حيث نجحت مساعيها في تحقيق أهدافها نحو إنشاء شبكات نقل الغاز والنفط اعتمادا على حلفائها في أسيا الوسطى وجنوب القوقاز –كازخستان، أدربيجان، وجورجيا- إضافة إلى تركيا صاحبة النفوذ التاريخي في تلك المنطقتين، فتوافق المصالح الإمريكية مع هذه الدول سمح ببروز مشروع

[3] بوالسنان سفيان، الجغرافية السياسية، مطبوعة دروس مقدمة للسنة الثانية ليسانس علوم سياسية السنة الجامعية 2018/2017، 28.
[4] نفس المرجع.
[5] نفس المرجع.

إمريكي تركي كمنافس للمشروعين الروسي والإيراني لنقل موارد الطاقة من بحر قزوين نحو الأسواق العالمية خاصة الغربية منها، وعلى هذا الأساس توصلت الولايات المتحدة الإمريكية إل إقامة خط أنابيب النفط والغاز الذي يتبع مسار أول ينطلق من من "باكو" بأدربيجان ليصل إلى ميناء سوبسا في جورجيا ثن ينعطف جنوب إلى شمال غرب تركيا، فيقوم هذا الفرع بتقديم الغاز إلى الشبكة التركية في "أرضروم"، أما المسار الثاني فهو عبارة عن فرع ينقل النفط من "باكو" مرورا بالعاصمة الجورجية "تيبلسي"ويعبر وسط تركيا لينتهي في ميناء سيحان على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهو الخط الذي اشتهرت تسميته باللغة الأجنبية إختصارا " BTC".[6]

لقد تم تفعيل هذا الخط بعد ما تم إفتتاحة رسميا في ماي 2005، لمسافة تصل إلى 1730 كيلومتر، يقع منها 468 كيلومتر ضمن الأراضي الجورجية و1037 كيلومتر ضمن الأراضي التركية، وتصل طاقته الإستعابية إلى مليون برميل يوميا من نفط قزوين، حيث شرع إبتداء من 2006، بنقل النفط الخام بأدربيجان عبر هذا المسار، ونفط كازاخستان بعد نقله من باكو عبر الساحل الشرقي لبحر قزوين بقيمة بلغت 1600.000 برميل يوميا.

من وجهة النظر الجيوبولتكية فإن الخيار الإمريكي التركي يعد من الخيارات الصعبة مقارنة بالمشروعات القائمة والمقترحة، بحكم مروره على مناطق جبلية معقدة هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن عبور هذا الخط بالقرب من المنطقة الكردية وإقليم ناجورنو كاراباخ الذي لا يبعدها سوى 40 كيلو متر، يجعل منه هدفا محتملا يهدد أمنه وسلامته في حال قيام أعضاء حزب العمال الكردستاني بأعمال مسلحة تستهدف هذا المسار، ونفس المصير قد يعترضه في حالة تجدد إنفجار النزاع الأذري الأرميني حول إقليم كاراباخ، هذا فضلا عن التكلفة المالية الكبيرة التي وصلت إلى 3.5 مليار وهي التكلفة التي شكلت هاجسا للشركات المستثمرة في هذا المشروع، إذ رفضت في البداية فيه خاصة في ظل عدم يقينها بحجم الإنتاج الذي يصل قد لايصل إلى مستوى يبرر تكاليف الإنشاء المرتفعة، غير أن الأهمية الإستراتجية لهذا الخط وما يحققه من مزايا سياسية وإقتصادية للولايات المتحدة الإمريكية عزز من سعيها لإقناع الشركات الغربية بعدما دفعت بتركيا إلى تخفيض التعريفة المحصلة على امتياز نقل نفط بحر قزوين عبر أراضيها، كما أبدت الإدارة الإمريكية عن استعدادها الكبير لمنح ضمانات مالية للشركات النفطية المستثمرة في المنطقة.[7]

ثالثا–الرهانت الجيواستراتجية للتنافس الإمريكي الروسي في بحر قزوين: تتمثل الرهانات الجيواستراتجية للتنافس الإمريكي الروسي على بحر قزوين في: [8]

---

[6]مايكل كيلر، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، بيروت دار الكتاب العربي، 2002، ص117.
[7]دياري صالح، التنافس الدولي على أنابيب النفط في بحر قزوين، ص124.
[8]بوالسنان سفيان، الجغرافية السياسية، مطبوعة دروس مقدمة للسنة الثانية ليسانس علوم سياسية، السنة الجامعية 201/2017، ص ص 31-51.

1-رهانات الجيواستراتجية الروسية:

أ-ضمان حاجزة أو عازلة لتعزيز الأمن القومي الروسي: حيث يعتبر الروس منطقة بحر قزوين منذ مطلع القرن الثامن عشر مجالا حيويا مهما فهي أولا مجال التوسع لإمبراطوريتهم، مقارنة بحدودها الشمالية والشرقية والغربية، وهي ثانيا عمق استراتيجي كان يحمي روسيا القيصرية من الغزوات الخارجية القادمة من الشرق والغرب، وهي ثالثا منطقة تماس جغرافي مع تركيا وايران وأفغانستان وبقية الشرق الأوسط، ولذلك فقد عمل القادة الروس عبر التاريخ على إزاحة القوى المنافسة لهم وتوسيع نفوذهم باتجاه الجنوب إنطلاقا من هذا المجال.وتأكيدا لهدا الإدراك الجيوبولتكي يعتبر بحر قزوين كجزء من الإمبراطورية الروسية القديمة ومجال جغرافي يقع ضمن حافة الأرض المحيطة بقلب العالم وهي المنطقة الحاجزة التي تفصل بين القوى المتصارعة البرية والبحرية في وقت السلم.

ب-إستعادة المكانة العالمية لروسيا: من وجهة نظر الفكر الجيواستراتجي الروسي، فإن سعي روسيا لتعزيز مجالات نفوذها في الأراضي المجاورة سيسمح لها بحماية المنطقة المركزية في أوراسيا من الإختراق وتسلل الخصوم، ويرى مفكرون روس أن الدولة الروسية مادامت ترغب في تبقى قوة كبرى يتوجب أن تكون المحور الإستراتجي المتحكم في هذا المجال الجغرافي الهام في العالم بوصفها منطقة مصالح مميزة لها، ويدرك الإستراتجيون الروس أن الحلقة الأولى لعملهم الدولي يبدأ بمحيطهم الإقليمي الواسع التابع تاريخيا لإمبراطوريتهم القديمة والمسمى بالخارج القريب، حيث يتحتم الإبقاء عليه ضمن النفوذ الروسي عن طريق تقوية العلاقات السياسية والإقتصادية وتعزيز الروابط والتحالفات العسكرية في بحر قزوين ومجموع دول الكومنولت المسمى برابطة الدول المستقلة.

ج-الحد من تمدد حلف شمال الأطلسي: أفرز تفكك الإتحاد السوفياتي وما ترتب عنه من خلل كبير في ميزان القوى العالمية، إعادة النظر في ترتيبات عالم ما بعد الحرب الباردة، فكان من الطبيعي أن يعمل حلف شمال الأطلسي في هذه الفترة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة صياغة مجاله الإستراتيجي عبر التوسع على حساب الفضاءات الجغرافية السوفيتية السابقة، وهو الأمر الذي وضع هذا الحلف وأعضائه في مواجهة مباشرة مع روسيا خاصة بعدما توصل في إطار استراتجيته الجديدة إلى اشراك حكومات جمهورية آسيا الوسطى والقوقاز المجاورين لبحر قزوين منذ منتصف تسعينات القرن العشرين في مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية التابع للحلف، وانخراط تلك الجمهوريات في برنامج الشراكة من أجل السلام المرتبط بهذا المجلس، وقد تجسدت هذه الشراكة بإجراء مناورات عسكرية مشتركة عام 1997، في بحر قزوين، ويتفق أغلب الباحثين في الشؤون الروسية أن توغل حلف شمال الأطلسي عسكريا وتوجهه نحو تعزيز الإصلاحات والتعاون العسكري في المنطقة ما هو في الواقع إلا استكمالا لتمدد هذا الحلف على

جزء كبير من أوراسيا، حيث برز دوره بوصفه كإحدى المؤسسات الرئيسية التي لعبت دورا محوريا في أمن الدول المحايدة لهذا البحر، وقد تعاظم هذا الدور الذي انتج تزايد مصالح أعضائه وانخراطه في شؤون المنطقة بعد هجمات 11 سبتمبر من عام 2001.

-السيطرة على ممرات نقل الطاقة من بحر قزوين نحو الأسواق الدولية: بهدف تفعيل محاولات روسيا الهادفة للسيطرة على موارد الطاقة في المنطقة وما تحققه من مزايا جيواقتصادية ركزت الإستراتجية الروسية على ضمان سيطرة هذه الدولة على شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين إلى الأسواق الدولية، حيث وظف الروس التركة الكبيرة لخطوط النقل الموروثة عن الإتحاد السوفياتي لتصبح روسيا الإتحادية المالك الوحيد لها، ومن ثمة أصبحت دول رابطة الدول المستقلة تعتمد على روسيا لنقل النفط والغاز من حقولها عبر الأراضي الروسية، فنجد كازخستان وأوزباكستان، وتركستمان وأدربيجان، تصدر كمية كبيرة من مواردها الطاقوية اعتمادا على أنابيب النقل الروسية، حيث تشكل هذه الموارد نحو 80 بالمئة من صادرات تلك الدول مما زاد من هيمنة روسيا على هذه الصادرات، وعمق من تبعية وارتباط جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز بشبكات خطوط النقل الروسية.

2-الرهانات الجيواستراتجية للولايات المتحدة الأمريكية:

أ-التحكم الجيوسياسي في أوراسيا: في ظل الإدراك الإمريكي بأهمية روسيا في جزئها الآسيوي وتعقيدات التفاعلات السياسية والإقتصادية والأمنية التي تجري على ساحتها، فإن طبيعة هذه التفاعلات تشبه إلى حد بعيد سياسة الولايات المتحدة اتجاه أوروبا في القرن العشرين، إذ خاضت هذه الدولة حربين عالميتين كان هدفهما منع قوة معادية من السيطرة على أوروبا " كقوس الهيمنة الأول لفرض هيمنتها العالمية في تلك الفترة، أما في القرن الواحد والعشرين، فقد تكون الولايات المتحدة الإمريكية ملزمة بخوض حرب مشابهة في اتساعها وحجم ضحاياها من أجل منع قوة معادية من السيطرة على آسيا، وهي القارة التي تضم أكثر الدول اكتظاظا بالسكان وبالثروات الطبيعية، وتتشكل في ساحتها تكتلات قد تشكل تهديدا على المصالح الحيوية الإمريكية، وهو المرجح حدوثه في ظل وصاية بعض القوى الآسيوية عليها والتأثير في تفاعلاتها، لذلك فإن الأهمية الحيوية لآسيا التي يعد بحر قزوين جزءا مهما منها، تنبع من كونها تشكل قوس الهيمنة الأوراسي الثاني، الذي يمكن للولايات المتحدة من تحقيق مشروعها الإمبراطوري على مجمل أوراسيا.

وضمن هذا الرهان الإمريكي، صنف بحر قزوين منذ وقت مبكر من سقوط الإتحاد السوفياتي كمنطقة مصالح حيوية للولايات المتحدة الإمريكية تندرج ضمن مرتكزات استراتجيتها العالمية، لإعتبارين إثنين: أحدهما يتعلق بالمظاهر

الجغرافية لمنطقة أوراسيا باعتبارها منطقة مراقبة وممرا نحو المناطق الجيوبولتكية والموارد المهمة في العالم، وثانيهما يتصل بكون السيطرة على هذه الرقعة الجغرافية يبقي على الهيمنة الإمريكية كقطب أوحد ينفرد بقيادة نظام ما بعد الحرب الباردة بدون منافسة.

ب-**احتواء المنافسين المحتملين للمصالح الإمريكية في آسيا:** يرتبط هدف الهيمنة على بحر قزوين كغاية لفرض الهيمنة الإمريكية على أوراسيا، ومن ثمة على العالم، برصد الولايات المتحدة الإمريكية حركة منافسيها المحتملين في هذه المنطقة، فالتمركز الإمريكي في هذا البحر وعلى مقربة القوقاز وآسيا الوسطى وروسيا وإيران يعني بالضرورة سعي هذه القوة لإعادة صياغة التوازنات في العالم وتحديدا في هذا المجال الجغرافي الذي يفصل بين الصين شرقا وأوروبا غربا، ولذلك فإن التحكم في التوازنات الإقليمية في الشطر الآسيوي سوف يسمح لأمريكا بمراقبة نمو القوة في دول صنفتها الدراسات المستقبلية الأمريكية بدول الخصم، بإعتبارها تسعى للخروج من دائرة الهيمنة الإمريكية، بالإضافة إلى محاولاتها المستمرة لنسج علاقات تواصل وتفاعل وتكامل فيما بينها ومع دول أخرى قريبة منها جغرافيا ومشرفة على مواقع أمنية واقتصادية هامة، وهي التفاعلات التي يمكن أن تسهم في حال تطورها إلى احداث تأثيرات استراتيجية في قارة آسيا قد تؤدي مستقبلا إلى استقلالية بعض القوى عن الوصاية الإمريكية.

لذلك فإن اعتماد الولايات المتحدة الإمريكية على استراتجية الإحتواء والتطويق من خلال تواجدها وتمركزها في بحر قزوين سيسمح لها بمراقبة خصومها المحتملين والفاعلين في هذه المنطقة التي تعرف أزمات وبؤر التوتر، وعلى مقربة من القوى النووية الآسيوية، وتشير هذه الدراسات إلى أن استراتجية الإحتواء الإمريكية هذه لا تقف عند حدود القوى النووية في آسيا مثل الصين وروسيا والهند وباكستان، بل تراهن أيضا وبشكل رئيسي على علاقات التعاون العسكري النووي فيما بين هذه القوى لذلك تمارس الولايات المتحدة الإمريكية التطويق الجيوبولتيكي للقوى الآسيوية الساعية إلى تحقيق أهداف جيواستراتجية في آسيا، ومن ثمة تحافظ الولايات المتحدة على وضعية قوتها المهيمنة على أوسع رقعة ممكنة من الكرة الأرضية وهذا منطق استراتجية الإحتواء الشامل لجعل القرن الواحد والعشرين أمريكيا وليس آسيويا.

ج- **تنويع مناطق إمدادات الطاقة:** تشير بيانات وزارة الطاقة الأمريكية بأن حجم الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز قد بلغ نحو 5.7 ملايين برميل يوميا، وهو ما يشكل نحو 9.8 بالمئة من الإنتاج العالمي، كما تبلغ الاحتياطات الأمريكية المؤكدة من النفط نحو 30.4 مليار برميل بنسبة تبلغ 2.9 بالمئة من الاحتياطي العالمي، وتستهلك الولايات المتحدة ربع الإنتاج العالمي للنفط تستورد نصفه.وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن تركيز

الإحتياطات النفطية في منطقة ضيقة من العالم أمر بالغ الخطورة من الناحية الجيوسياسية، وعليه يصبح التفكير في عدم الاعتماد على منطقة واحدة لاستيراد النفط أمرا ضروريا جدا لتجنب تبعية مطلقة للولايات المتحدة لمنطقة الخليج التي تنتج حوالي 20 مليون برميل يوميا، وفي هذا الاتجاه يرى Pierre Terzian أحد أكبر خبراء النفط في العالم أن وجود خلل جيولوجي لا بد أن يصحح بخلل اقتصادي وصناعي، وذلك باستغلال ضعيف للمناطق الغنية بالنفط من جهة واستغلال مكثف لمناطق نفطية أخرى أقل شأنا من المناطق الغنية خارج منظمة الأوبيك، وهو ما ينطبق على نفط آسيا الوسطى والقوقاز.

د-نقل الطاقة من بحر قزوين عبر أراضي الدول الحليفة كبديل عن خطوط النقل الروسية الإيرانية: يعتقد خبراء الإستراتجية الإمريكية أن السيطرة على منابع النفط والغاز في بحر قزوين الرامي إلى تنويع مصادر الطاقة في العالم لتفادي التبعية لنفط الشرق الأوسط والحفاظ على الهيمنة العالمية الإمريكية خاصة في المجال الاقتصادي، هو رهان استراتيجي ناقص ما لم يكتمل بالتحكم في مسارات أو خطوط نقل الطاقة من المنطقة إلى الأسواق الدولية، وفي هذا الإطار تتبنى مراكز الفكر الإستراتجي وصناع القرار في الولايات المتحدة الإمريكية مقاربة تعدد مشاريع نقل نفط وغاز بحر قزوين باعتبار الهيمنة الروسية على شبكة هذه الخطوط تشكل عائق جيوسياسي كبير أمام الطموحات الإمريكية في استغلال الموارد النفطية والغازية لذلك البحر، مما ينقص من فرصها في تحقيق أهدافها الجيواقتصادية.